حاشية

السيالكوتي

على

كتاب المطول

تأليف

العلامة عبد الحكيم السيالكوتي

منشورات الرضي - قم

شماره ثبت: ۳۱۲۳
تاریخ ثبت:

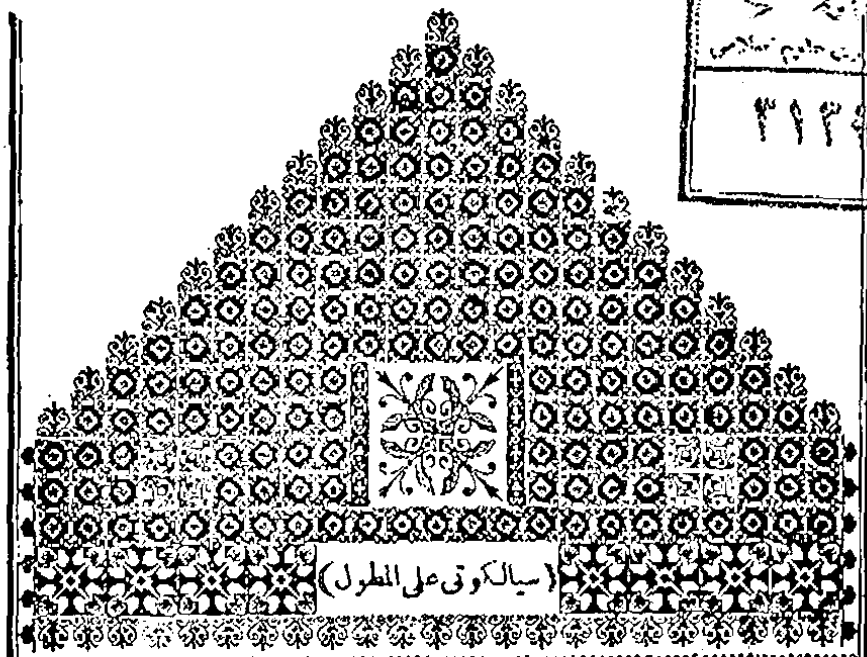

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله افتتح كتابه الخ) اى كتابه القدر فى الذهن ان كانت الخطبة ابتدائية او الصقق ان كانت الخاتمية والافتتاح التصدير ومعنى افتتاح الكتاب بالحمد بعد التيمن بالتسمية اى بعد الافتتاح بها ذكر الحمد عقيب التسمية بالافصل مقدما على ماسواهما وهذا الكلام لادلالة له على جزئية شئ منهما ولا على عدمها على ماوهم وزاد لفظ التيمن اشارة الى ان الافتتاح بالتسمية للتيمن والتبرك سواء قلنا ان الباء للملابسة كما هو مختار صاحب الكشاف والشارح رح او للاستعانة كما هو مختار القاضي او صلة لفعل المقدر كما ذهب اليه البعض فان الملابسة والاستعانة انما هو بيركانها والافتتاح بها لاجل البركة الاان فى الاستعانة زيادة وهو الاشارة الى ان المشروع فيه لايتم بدونها والاستعانة ليست حقيقية حتى توهم عدم كون ذكره تعالى مقصودا بالذات وكذا الحال فى قوله بحمد الله وفى حديثى الابتداء وليس فى كلام الشارح رح اشارة الى خصوصية شئ من الاحتمالات نعم فى نسبة الافتتاح اليهما مع البعدية اشارة الى انه لامنافاة بينهما لان المراد التصدير على ماسوى التسمية والحمد فلاتعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة لم يبدأ واما على تقدير جعله للملابسة او الاستعانة فلاتوهم للتعارض فانه يمكن

للابتداء نصه

تلبس الابتداء والاستعانة فيه بطريق التيمن بامور كثيرة اذ التيمن بامور كثيرة ليس مختصا بحال التلفظ بل باق الى آخر الكتاب (قوله اداء) جعله علة للافتتاح نظرا الى كونه نصب عين المصنف رح حيث قال على ماانعم والافني الافتتاح المذكور اقتداء باسلوب الكتاب المجيد وامتثال لحديثي الابتداء وعمل بماشاع بين العلماء (قوله لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه الخ) ان كان ما موصوفة او موصولة للعهد او الجنس فكلمة من في مما يجب بيانية والثانية مبينة لما يجب ان اريد بالشكر مطلقه وتبعيضية ان اريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل الجوارح وان كان للاستغراق فمن الاولى تبعيضية والثانية مبينة لشيء لالما يجب اذ لا ابهام فيه ولانه لا يصح بيان العام بالخاص وانما كان في الافتتاح المذكور اداء لحق شيء من شكر النعمة التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها لانه في حالة افتتاح الكتاب تكون النعمة التي اثرها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف رح وحق شكر كل نعمة ان يؤدى حال حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه فاتضح العلية واندفع الشكوك التي اورد عليها الناظرون من غير حاجة الى كلمات ذكروها وظهر فائدة توصيف النعمة بالتي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها (قوله الثناء باللسان) ذكر اللسان للتنصيص بالمورد لانه قد يطلق الثناء بمعنى يشمل غير فعل اللسان والجميل صفة للفعل المحذوف ويتبادر منه الاختياري كما صرح به الشارح رح في شرح الكشاف ويدل عليه استعمال الكتاب المجيد وحمده تعالى على صفاته الذاتية بتنزيلها منزلة الاختيارية او على ان المراد بالفعل الاختياري المنسوب الى الفاعل المختار سواء كان مختارا فيه اولا (قوله سواء تعلق بالفضائل الخ) تصريح بمتعلقه والا فالتعريف تصوير لماهية المحدود لا بيان لعمومه وسواء اسم بمعنى الاستواء مرفوع على الخبرية للفعل المذكور بعده لانه مجرد عن النسبة والزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة لان ام المتصلة لا تستعمل بدونها وربما جردتا عن الاستفهام واريد مجرد التسوية ولذا صارت الجملة خبرية فكأنه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواء اى سيان وما قاله الرضي والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء ثم بين الامرين بقوله اقتسام فعدت كما في قوله تعالى (اصبروا اولا تصبروا سواء عليكم) اى الامران سواء والجملة جزاء للجملة التي بعدها لتضمنها معنى الشرط وافادة همزة الاستفهام معنى ان لاشتراكهما في الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق بالفضائل والفواضل فالامران سيان فتكلف كما لا يخفى والفواضل المزايا المتعدية

بمعنى ان النسبة الى الغير مأخوذة فى مفهومها كالانعام والفضائل المزايا الغير المتعدية كالعلم والقدرة (قوله و محبة الخ) اشارة الى ان مجرد اعتقاد الاتصاف بصفة الكمال ليس شكرا مالم ينضم اليه المحبة وميل القلب الى تعظيمه كاعتقاد الكفار الذين كانوا يعاندون النبى صلى الله عليه وسلم واتما تركوا فى المشهور التصريح بها لانهم ارادوا من الاعتقاد التصديق والاذعان وهو يستلزم المحبة (قوله وخدمة) لان العمل بطريق الاعانة او الترحم او الاجرة لا يكون شكرا (قوله فورد) فرع على التعريفين بيان موردهما ومتعلقهما ثم فرع عليه النسبة بينهما فلا استدراك نعم انه يكفى احدهما (قوله بالعلم والشجاعة) اى بسبب العلم والشجاعة ٣ (قوله والله اسم) لا صفة على ماذهب اليه البعض من انه فى الاصل صفة صار علما بالغلبة وتفصيله فى التفسير (قوله للذات) اورد المعرف باللام اشارة الى انه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علما ثم ذكر من صفاته ماهو مختص به لفظا ومعنى اشارة ٩ الى طريق انحصاره لاشتهاره بهذين الوصفين فى ضمن ذلك الاسم كحاتم بالجود (قوله ولذا لم يقل) اى لكونه اسما للذات المعينة من غير اعتبار صفة معلم يقل للرزق او الخالق او غيرهما من الاسماء الدالة على الصفة حتى اتصف بجميع صفات الكمال (قوله مما يوهم الاختصاص) لان اللام الاستحقاق فاذا قيل الحمد لله يفيد استحقاق الذات له واذا علق بصفة افاد استحقاق الذات الموصوفة بتلك الصفة له والاختصاص افاده تعريف الحمد وانما قال يوهم لكون استحقاق جنس الحمد بوصف دون وصف حكما باطلا فى نفسه لا لان تعليق الحكم بالوصف يدل على العلية لا على الاختصاص لانه مستفاد من تعريف المسندإليه (قوله بل انما تعرض) اضراب عن قوله لم يقل (قوله تنبيها على تحقق الاستحقاقين) فالذاتى مستفاد من اللام والوصفى من قوله على ماانعم حيث جعله محمودا عليه صريحا والاستحقاق الذاتى مالا يلاحظ معه خصوصية صفة حتى الجميع لما يكون الذات البحت مستحقا له فان استحقاق الحمد ليس الا على الجميل سمى ذاتيا لملاحظة الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة اولدلالة اسم الذات عليه اولانه لما لم يكن مستندا الى صفة من الصفات المخصوصة كان مستندا الى الذات (قوله لاقتضاء المقام الخ) يعنى ان كلا الجزئين من جملة الحمد لله مهم فى مقام الحمد لكن الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه بصدد صدور مدلوله فى ضمن فردما فهو نصب العين فلا يرد ان الحمد بمجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص له بكلمة الحمد فان جزئى الجملة متساويا النسبة اليها (قوله وان كان ذكر الله اهم

٣ او من حيث العلم والشجاعة نسخه

٩ الى طريق احصاره والى اشتهاره الخ نسخه

فى نفسه) فهو يقتضى تقديم لفظ الله لكن المقتضى العارض بحسب المقام اقوى عند المتكلم (قوله على ان الخ) بنائية اى كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام مبنى على ان فى الحمد لله اختصاصا كما فى لله الحمد اما اذا لم يكن فيه اختصاص فالتقديم لايكون لمزيد الاهتمام بل لعدم قصد الاختصاص والقول بان على بمعنى المصاحبة كمع نحو قوله تعالى (وآتى المال على حبه) خروج عن الظاهر من غير ضرورة ويأبى عنه لفظ ايضا (قوله وانه به حقيق) اى الحمد لذاته تعالى لالغيره حقيق كما يقتضيه السابق او انه تعالى بالحمد حقيق كما يقتضيه اللاحق وهو قوله ليكن احداحق منه (قوله وبهذا يظهر) اى بما ذكر من ان ٢ صاحب الكشاف قائل بالاختصاص فى الحمد لله يظهر الخ ٧ اعلم ان حل هذا الكلام الذى هو من مداحض الافهام موقوف على تحقيق عبارة الكشاف حيث قال واصله النصب الذى هو قراءة بعضهم باضمار فعله على انه من المصادر التى ينصبها العرب بافعال مضمرة فى معنى الاخبار كقولهم شكرا وكفرا وعجبا ينزلونها منزلة افعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لايستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالتريعة المنسوخة والعدول الى الرفع للدلالة على دوام المعنى واستمراره الى قوله والمعنى نحمد الله حمدا ولذلك قيل (اياك نعبد واياك نستعين) لانه بيان لحمدهم له كانه قيل كيف تحمدونه فقيل اياك نعبد فان قلت مامعنى التعريف فيه قلت هو نحو التعريف فى ارسلها العراك وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى مايعرفه كل احد من ان الحمد ماهو والعراك ماهو من بين اجناس الافعال والاسترقاق الذى توهمه كثير من الناس وهم منهم انتهى فقيل فى توجيهه انه لما كان معناه نحمد الله حمدا كان اخبارا عن ثبوت حمد غير معين من المتكلم له تعالى على ان المصدر للعدد لالتأكيد فاتجه للسامع ان يقول كيف تحمدونه اى بنوا كيفية حمدكم فانها غير معلومة فبين بقوله اياك نعبد واياك نستعين اى نقول هذه الكلمات ونحمده بهذا الحمد فاورد عليه السؤال بانه اذا كان المعنى ماذكرت فامعنى التعريف فيه فان المناسب للابهام ثم البيان التنكير واجاب بان تعريفه مثل تعريف العراك يعنى تعريف الجنس من حيث وجوده فى فرد غير معين ولذا بين بقوله اياك نعبد واياك نستعين وهذا موافق لظاهر عبارته وقيل انه لما كان معناه نحمد الله حمدا كان المصدر للتأكيد فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية والسؤال المقدر عن كيفية صدور تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله اياك نعبد واياك نستعين انا نحمده حمدا مقارنا للعبادة التى هى فعل الجوارح والاستعانة التى هى فعل القلب ولا نقتصر على مجرد

٢ اى الكشاف فى تفسير الفاتحة فى قوله تعالى مالك يوم الدين م

٧ (قوله بل على ان الحمد اه) تعجيه

القول اللسانى ثم اورد عليه السؤال بانه يكفى لافادة هذا المعنى المصدر المنكر فما فائدة التعريف فيه واجاب بانه تعريف الجنس للاشارة الى الماهية المعلومة للمخاطب من حيث هى كما فى العراك الا انه فيه للجنس باعتبار وجودها فى فرد ما بخلافه ههنا وتعريف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين التوجيهين يكون اختياره للجنس ومنعه للاستغراق لرعاية مذهبه والاختصاص على الاول اختصاص الفرد وعلى الثانى اختصاص الجنس باعتبار الكمال ولا يخفى حينئذ سقوط اعتراض الشارح رحمه الله بان الاختصاصين متلازمان وكل منهما مخالف لمذهبه ظاهرا موافق له تأويلا فلا يكون رعاية المذهب موجبا لاختيار الجنس دون الاستغراق ولا يرد ما اورده السيد قدس سره على الثانى من انه كما يجوز الحمل على الجنس باعتبار الكمال على مذهبه يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد غيره منزلة العدم لان فيه تطويل المسافة والالتجاء الى معونة المقام من غير حاجة وقيل حاصل الجواب عن كيفية صدور تلك الحقيقة بتخصيص العبادة المشتملة على الحمد وغيره لان انضمام غيره معه نوع بيان لكيفيته اى حال حدنا انا نجمعه بسائر عبادات الجوارح والاستعانة فى المهمات ونخص مجموعهما بك وتقرير السؤال والجواب المذكورين بقوله فان قلت وقلت بحاله وحينئذ لا يصح ان يكون اختياره الجنس لرعاية مذهبه لان الاختصاصين متلازمان بل لان الحمد مصدر ساد مسد الفعل والفعل لا يدل الا على الحقيقة فكذا ما هو ينوب منابه وان كان معرفة ليصح بيانه بقوله اياك نعبد واياك نستعين والحمل على الاستغراق وهم لانه يبطل النيابة عن الفعل المحذوف اذ يصير الكلام مسوقا لبيان العموم فلا يصح البيان وعلى هذا سقط اعتراض الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر لان النائب الخ وقال الشارح رحمه الله ان اختياره الجنس والمنع عن الاستغراق كما يدل عليه تقرير السؤال المذكور بقوله فان قلت ما معنى التعريف فى شرح الكشاف وكلمة بل الاضرابية ههنا فانه اضراب عن المبنى عليه والمبنى بحاله وقوله فالاولى اى الاولى فى بيان تلك الدعوى لوجهين احدهما انه المتبادر الى الفهم اى من نفس اللفظ وقوله الكثير الشائع فى الاستعمال صفة للمتبادر احتراز عن المتبادر عن نفس اللفظ الذى لا يكون استعماله كثيرا كالمجاز المتعارف كما فى قولنا لا يأكل من هذه النخلة فان المتبادر من نفس اللفظ الشجرة المخصوصة لكن استعماله فى اليمين بهذا المعنى نادر ولذا يصح لو نوى حقيقة كلامه (قوله لاسيما فى المصادر) فانها موضوعة للحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فتبادر الجنس منها من نفس اللفظ اقوى

قوله نعم

ولاسيما عند خفاء القرائن المرجحة للاستغراق كما فيما نحن فيه فان الاختصاصين متلازمان بل اختصاص الجنس اولى لانه يدل على اختصاص كل واحد من المحامد واختصاص جميعها والاستغراق يدل على احدهما بخلاف ما اذا كانت القرائن المرجحة للاستغراق ظاهرة فان المتبادر من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون المتبادر بالقياس الى القرائن الاستغراق وبما حررنا اندفع نظر السيد الشريف قدس سره اما الاول فلان تبادر الاستغراق فى المقامات الخطابية لاينافى تبادر الجنس عن نفس اللفظ واما الثانى فللتلازم بين الاختصاصين فلا نار ولا علم فضلا عن نار على علم وثانيهما وهو المنقول عن صاحب الكشاف فى حواشيه ان اللام لاتدل الا على التعريف والاسم لايدل الا على مسماه فان كان مسماه الماهية من حيث هى كما فى المطلق افاد تعيين الماهية وان كان مسماه الماهية من حيث الوحدة كما فى اسم الجنس افاد تعيين الواحد فاذا لايكون ثمه اى فى الحمد لله استغراق نظرا الى نفس اللفظ والحمل على الاستغراق وهم لانه ترك للحقيقة من غير قرينة مانعة عنها وبما ذكرنا اندفع بحث السيد الشريف قدس سره بالترديد كما لايخفى وكذا ما قيل لو تم هذا الوجه لدل على عدم افادة اللام للعهد الخارجى وقد ظهر لك مما ذكرنا ان مابنهم من اختيار صاحب الكشاف الحمل على الجنس والمنع عن الاستغراق مستفاد من جعل قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا لحمدهم فاندفع اعتراض السيد الشريف بقوله فنقول منعه للاستغراق اما ان يفهم الخ وقال السيد قدس سره فى حواشى الكشاف ان قوله فان قلت الخ ليس سؤالا على ماتقدم بل هو تفسير للام التعريف وبيان لما وضع له بعد الفراغ عن بيان معنى الحمد واعرابه واورده بطريق السؤال والجواب اهتماما بشانه وكان الواجب ان يقول ما معنى اللام الا انه قال ما معنى التعريف اشارة الى ان اللام للتعريف اتفاقا فبين انه قال موضوع للجنس والقول بانه موضوع للاستغراق وهم فانه انما يستفاد بمعونة القرائن والدليل المنقول فى حواشيه ناهض عليه بلا مؤنة لكن يرد عليه انه بعد ما بين ما وضع له اللام لم لم يبين ما هو المراد منه ههنا مع ان وظيفة المفسر هذا فاما ان يقال ان الحقيقة تتعين للارادة مالم يصرف عنها صارف فلم لم يحمل كلامه اولا على ان مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد اشارة الى تجويز ارادة الجنس من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد ففيه انه على تقدير الاستغراق كيف يصح ان يكون قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا لحمدهم وان الاستغراق انما يراد بعد الجنس كما صرحوا بان الحكم ان لم يكن على الماهية من حيث هى بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطابيا يحمل على الاستغراق لئلا

٩ فلذا لم يحمل نسمه

يلزم الترجيح بلا مرجح بقي ههنا بحث شريف وهو ان قوله على ان صاحب الكشاف الخ انما يتجه لو كان المراد بقوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به حقيق تفسير الاختصاص الحمد به او يكون المراد اختصاص اثبات الحمد به كما يدل عليه بيانه بقوله اياك نعبد واياك نستعين فلا لان اختصاص استحقاق الحمد به تعالى لا ينافي في ثبوته لآخر لا بطريق الاستحقاق كما في قولنا الجل للفرس وكذا اختصاص اثباته به لا ينافي ثبوته لآخر كما في العبادة هذا ما افاده ذهني الكليل بعد مطالعة الكشاف وما يتعلق به فعليك بالتدبر اللائق فان فيه فوائد جمة تعطيك الاقتدار على دفع ما عرض المناظرين في هذا المقام (قوله ليس كما توهمه) الجار والمجرور في موضع المصدر اى ليس مبنيا بناء مثل ما توهمه كثير من الناس او في موقع الحال من ضمير مبنيا اى ليس مبنيا حال كونه مماثلا لما توهمه كثير من الناس على ما قاله صاحب المغني في قوله تعالى (كما بدأنا اول خلق نعيده) والقول بانه خبر ليس و مبنيا بدل منه او خبر بعد خبر تكلف (قوله بل على الخ) اى بل هو مبني على هذا ولا يقدر منصوبا على انه خبر ليس لانه يلزم ان يكون داخلا تحت قوله وبهذا يظهر فيلزم ان يكون هذا ايضا ظاهرا بما ذكر (قوله على ما انعم) كلمة على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار الاثبات لان القيد المذكور بعد الجملة قد يكون قيدا للمسند كما في ضربت زيدا بالسوط وقد يكون قيدا لثبوته كما في ضربت زيدا قائما وقد يكون لاثباته كما فيما نحن فيه فكأنه قيل اثبت هذا الحمد اعني الحمد لله على مقابلة الانعام فلا يرد ان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص كيف يصح بمقابلة الانعام وما قيل انه تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما في قوله تعالى (ولتكبروا الله على ما هديكم) ففيه انه صرف عن الظاهر المتبادر من غير ضرورة (قوله اى انعم به الخ) هذا على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار واما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام المرزوقي فلا يصح قوله مع تعذره فيه انه يجوز ان يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم نعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره فالاولى ان يقال مع تكلفه في المعطوف عليه (قوله ان التقدير اه) تعريف التقدير يفيد ان الزاعم قائل بانحصار التقدير على ما ذكره فلذا قال نعسف ولو كان مراده جواز ذلك التقدير فلا تعسف (قوله بدل من ضميراه) بناء على جواز حذف المبدل منه وقد صرح بامتناعه في غير صورة الاستثناء ابن الحاجب (قوله فقد تعسف) اى سلك الطريق الغير المستقيم حيث ترك الايسر وهو جعل ما مصدرية وسلك الاعسر (قوله امكن) من مكن الشئ مكانه

اى اخذ مكانه (قوله ولم يتعرض للمنعم به) اى صريحا والا فعموم الانعام المستفاد من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعموم المنعم به ضمنا استلزاما عقليا لا يقبل التخصيص (قوله لقصور العبارة الخ) افادة اللام تشعر باستقلال كل واحد بالعلية وبيانه ان التعرض للمنعم به بذكر البعض او بذكر الكل تفصيلا او اجمالا وعلى التقادير الثلاثة العبارة قاصرة اما لعدم افادة الاحاطة كما فى ذكر البعض والتفصيل او لافادة الاحاطة الناقصة كما فى الاجمال وكذا توهم الاختصاص بشئ وهو المذكور دون شئ وهو المتروك متحقق على التقادير الثلاثة وكذا ذهاب نفس السامع كل مذهب ممكن انما يتحقق اذا لم يذكر شئ منها (قوله ثم انه) كلمة ثم للتراخى فى الرتبة كما فى قوله ان من ساد ثم ساد ابوه اشارة الى ترقى المصنف رح فى مراتب البلاغة (قوله صرح ببعض النعم) من حيث انه نعمة وهو تعليم البيان حيث عطفه على الانعام المحمود عليه (قوله الى اصول ما يحتاج اليه الخ) وهو الغذاء واللباس والمسكن وغيرها من النكح ودفع الموذيات وقيد الاصول احتراز عن الامور الجزئية التى يحتاج اليها فى بقاء النوع احيانا وليس علم الشرائع والشارع والمعجزة داخلة فى اصول ما يحتاج اليه فان الاحتياج اليها لانتظام امر الاجتماع على ما ينبغى وعدم اختلاله يدل على ما قلنا ذكر قوله فانعم الله بعد ذكر هاو تفريعه عليها و عطف قوله ثم ان هذا الاجتماع على قوله ثم انه صرح الخ وعدم ادخاله تحته (قوله يتعاونون الخ) عطف بيان لقوله يحتاج او جملة مستأنفة وجعله حالا ركيك ٣ من جهة المعنى (قوله وفى الكتابة مشقة) لانه يحتاج الى الآلات والحركات الغير الضرورية بخلاف البيان فانه متعلق بالتنفس الضرورى غير محتاج الى آلة مع ان فى الكتابة ضرورا وهو بقاؤها بعد تحصيل الاعلام ثم ان فهم المعانى من الاشارة والكتابة على تقدير فرض وضعهما لها كفهمنا اياها من الالفاظ بتكرر اطلاقها عليها مع القرائن (قوله وهو المنطق الفصيح الخ) اى النطق الظاهرى الذى لا يلتبس بعضه ببعض كما فى الحان الطيور المظهر عما فى الضمير بدلالات وضعية اما من الله او من اهل اللغة على ما حقق فى موضعه (قوله ثم ان هذا الاجتماع الخ) بيان لوجه عقلى لتعرض الصلوة على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وتخصيص الصفات الثلاثة المذكورة من نعوته (قوله معاملة) بان يأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه من آخر ويعطيه ما عنده فاضلا عن حاجته عوض ما اخذ منه (قوله وعدل يتفق الجميع عليه) اى استواء فى المعاملة يتفق الكل على انه عدل وليس بخروج عن الاستواء (قوله والعدل) ابتداء كلام كأنه قيل فلابد من العدل والعدل الى آخره وليس عطفا

٣ وجه ركاكة المعنى ان الانسان محتاج فى تعيشه الى اجتماعه مع بنى نوعه للتعاون و اذا حصل التعاون لا يبقى الاحتياج لانه حصل فاذا جعل حالا من ضمير محتاج يكون المعنى الانسان محتاج الى اجتماعه مع بنى جنسه مع ان ذلك و الاحتياج حال التعاون هذا ما سنح بخاطر الفقير و العلم عند الملك القدير فيكون المعنى ركيكا
(لمحرره قبريسى)

على المعاملة على ماوهم (قوله رعاية لبراعة الى آخره) المفعول له سبب حامل ٩ على الفعل وهو قد يكون غاية مترتبة معلولا له فى الخارج وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثانى من الثانى فان الرعاية مترتبة على عطف الخاص على العام باشتماله على لفظ البيان والتنبيه باعث على العطف المذكور وليس معلولا له فى الخارج انما المعلول له التنبيه فاندفع ماقيل ان الرعاية انما تحصل بايراد لفظ البيان ولا مدخل للعطف المذكور فيه (قوله مالم نعلم) اى فى الزمان السابق على التعليم بوجه من الوجوه يدل عليه نفى العلم المطلق وذلك بخلق علم ضرورى فى ابناء آدم عليه السلام بجميع الاسماء والمسميات من كل لغة (قوله ولفظ اوتى الخ) يعنى ان فى لفظ الايتاء تنبيها على انه ليس من عند نفسه ومعلوم انه لا يصح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون منه تعالى فالظاهر ان يقدم قوله لامن عند نفسه على قوله من عند ربه الا انه قدمه للتأدب ولكونه اثباتا (قوله وترك الخ) دفع لما يترا أى من ان اللائق للتنبيه المذكور التصريح بالفاعل بان فى عدم التصريح به نكتة اخرى وهى الاشارة الى ان هذا الفعل لا يصح لغيره (قوله اشارة الى المعجزة) باشتماله على القرآن الذى هو معجزة لا ان كل فصل الخطاب معجزة لعدم اعجاز ماسوى القرآن ولا ان المراد منه القرآن لعدم ٧ صحة المعنى (قوله الذى يتبينه من يخاطب به) اى يفهمه وايتاء الكلام البين لا يقتضى ان يكون كل كلام يؤتى به كذلك حتى ترد المتشابهات على رأى من وقف على الا الله (قوله بين الحق والباطل الخ) الحق والباطل فى الاعتقادات والصواب والخطأ فى الاعمال (قوله اصله اهل) ابدلت الهاء همزة فتوالت همزتان ابدلت الثانية الفا (قوله خص استعماله الخ) يعنى انه فرق بينهما فى الاستعمال فيقال اهل الحجام ولا يقال آله (قوله فى الاشراف) فى القاموس الشرف محركة العلو والمكان العالى والمجد او لا يكون الا بالاباء او علو الحسب انتهى فقوله ومن له خطر دفع لتوهم تخصيص الاشراف بشرف الاباء او بعلو الحسب وبيان انه مختص بالعقلاء وفى الكشف ينافى تصغيره اختصاصه بالاشراف فتدبر ٦ (قوله جمع طاهر) فى القاموس الطهر بالضم نقيض النجاسة كالطهارة طهر كنصر وكرم فهو طاهر و طهر و طهير والجمع اطهار وطهارى وطهرون فلا ينافى مافى شرح الكشاف من انه جمع طهر كنمر وانمار ولا حاجة الى ماقيل انه جمع لطاهر من حيث المعنى فانه يخالفه التأييد ٧ بصاحب واصحاب (قوله وصحابته) بفتح الصاد وكسرها يستعمل فى الرفقاء والمراد اصحاب الرسول عليه السلام وهم الذين طالت صحبتهم مع النبى عليه السلام مسلمين وقيل بشرط الرواية وقيل هم

(مسلمون)

٩ التحصيل بقرينة ان مابعده علة ذهنية وما قبله علة خارجية م

٧ لانه يلزم ان يؤتى القرآن غير نبينا ايضا وهو فاسد م

٦ فكأنه يريد ان بعد الاختصاص لم يصغر لمنافاته فانه بحسب الوضع للتحقير اطول يقال اجناما اياها اى الذين جندا على هذه الدار بالهدم هم الذين بنوها م

٧ لان التأييد انما هو بجهة لفظه لا بجهة معناه على مالا يخفى (لحرره قريسى)

وعددهم حين وفاته ١١٤٠٠٠

مسلمون رأوا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جمع خير) بالتشديد قيد بالتشديد لما في القاموس من ان المخففة في الجمال والمبسم والمشددة في الدين والصلاح وماذكرناه اولى مما قيل انه احتراز عن خير افعل التفضيل فانه لايثنى ولايجمع لكونه في التقدير افعل من فان المذكور في النسخة الصحيحة جمع الخير معرفا باللام (قوله اصله) اى غالبا اذ لايطرد في نحو اما قريشا فانا افضلها فان التقدير مهما ذكرت قريشا (قوله مهما يكن من شئ) في القاموس مهما بسيطة لامركبة من مه وما ولا من ماما خلافا لزاعميهما ولها ثلاثة معان الاول مالايعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط كقوله تعالى مهما تأتنا به من آية الثاني الزمان والشرط فيكون ظرفا لفعل الشرط كقوله * وانك مهما تعط بطنك سؤله * وفرجك نالامنتهى الذم اجعا * الثالث الاستفهام كقوله ٩ مهما لي الليلة مهما ليه * اودى بنعلي وسربالیه * ويكن تامة فاعله ضمير راجع الى مهما وشئ بيان لمهما ٦ لتأكيد العموم ولادخال الزمان ايضا وان كان مهما ٧ للزمان والشرط ففاعله من شئ ومن زائدة لان الشرط في حكم غير الموجب (قوله فوقعت كلما اما) اى في نحو هذا التركيب وهو مايكون الفاصل بين اما والفاء معمول الشرط بخلاف ٢ ماذا كان جزء من الجزاء فان امافيه واقعة موقع مهما فقط والفاصل في موقع الشرط كما سيجئ في بحث متعلقات الفعل وانما وقعت اما للاختصار مع كون الشرط من الافعال العامة ٩ التي يدل عليها الفاء الجزائية وفاء المبتدأ (قوله موقع اسم) اشارة الى انه ليس مغيرا من مهما بقلب الهاء موضع الميم والهاء همزة وادغام الميم في الميم (قوله وتضمنت معناهما) كتضمن نعم جملة الجواب (قوله غالبا) اى في الشرط واما في اما فلازم دائما وقيل فيه ايضا غالبا (قوله لصوق الاسم اللازم للمبتدأ) لصوق شئ لشئ اعم من ان يكون باعتبار مفهومه كلصوق الاسم للمبتدأ او باعتبار تحققه كلصوقه لاما فان الملاصوق له فرد من الاسم فلاغبار على هذا في العبارة سواء جعل لفظ اللازم صفة للاسم او للصوق ولاحاجة الى ماتحملوا به ثم ان لصوق الاسم لاما اكثري لقوله تعالى (فاما ان كان من المقربين فروح وريحان) الاية وقال الشارح رحمه الله التقدير فاما المتوفى ان كان الخ ولايخفى ان التقدير مستغنى عنه ولادليل عليه الااطراد الحكم (قوله قضاء) علة لمافهم من قوله لزمتها الفاء ولزومها لصوق الاسم اى فعل ذلك قضاء فان اللزوم انما هو بجعل الجاعل (قوله لحق ما كان) اى الشرط والمبتدأ وحقهما الفاء والاسمية (قوله وابقاءله) اى لما كان بقدر الامكان وهو ابقاؤه

٩ مهما مبتدأ ولى خبره والليلة ظرف الظرف ومهما ليه جملة مؤكدة للاولى اودى هلك والباء في بنعلي زائدة وهو فاعله اى هلك نعلي وسربالي م

٦ فعلى هذا يكون مهما مالا يعقل غير الزمان فيكون مهما مبتدأ خبره اما الشرط واما الجزاء او المجموع فافهم م

٧ فعلى هذا يكون مهما ظرفا لغوا لفعل الشرط م

٢ وهو مذهب سيبويه والاول مذهب المبرد

٩ من الافعال العامة التي يدل عليها الفاء الجزائية وفاء المبتدأ لمحه

باعتبار ابقاء لازمه (قوله ظرف) اى فيما اذا وقع بعده جملتان فانه يجئ بمعنى لم نحو ندم زيد ولما ينفعه و بمعنى الا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ (قوله بمعنى اذا) اليه ذهب ابن مالك وفى المغنى انه احسن مما قيل انه بمعنى حين فانه حينئذ يكون ظرفا محضا ولا يكون لازم الاضافة الى الجملة (قوله يليه فعل ماض الخ) وجزاؤه فعل ماض غالبا بدون الفاء وبالفاء قليلا وقد يكون جملة اسمية باذا او الفاء كما فى قوله تعالى (فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد) وقيل الجواب محذوف اى انقسموا قسمين او مضارعا مأولا بالماضى وجميع الاستعمالات واقع فى التنزيل (قوله فتوهم منه بعضهم) وهو ابن خروف جعله توهما لتبادر معنى الظرفية منه وقال فى التحفة القول بانها حرف هو مذهب سيبويه قال بعضهم وهو الصحيح لانه لو كان ظرفا مضافا الى الجملة التى تليه كان عامله الجزاء معانه قد يكون مصدرا باذا المفاجأة وما النافية نحو قوله تعالى (فلما احسوا بأسنا اذاهم منها يركضون) ٧ وقوله تعالى (فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته) ومابعدهما لا يعمل فيما قبلهما وايضا فيقع الفصل بين لما وشرطه بكلمة ان نحو* فلما ان جاء البشير معانه لا يجوز الفصل ٢ بين المضاف والمضاف اليه وايضا لو كان ظرفا لما صح قولنا لما اسلم دخل الجنة لعدم اتحاد الزمان اللهم الا ان يدعى المبالغة (قوله علم البلاغة) بالمعنى الاضافى اى العلم الذى له مزيد اختصاص بالبلاغة بان دون لاجلها وتقدير لفظ العلم فى قوله وتوابعها للدلالة على انه مجرور معطوف على البلاغة دون العلم كما يتوهم من كون المضاف مقصودا بالذات لان لفظ العلم فى الكلام مقدر وحمله على المعنى العلمى تكلف لانه يلزم حينئذ تقدير لفظ العلم فى قوله وتوابعها لئلا يلزم العطف على جزء العلم وارجاع ضميرها الى البلاغة باعتبار المعنى الاصلى وعدم صحة افراد ضميره وفيه الا تكلف على ان كون علم البلاغة علما لهذين العلمين لم يثبت وقول الشارح رحمه الله فيما سيأتى وسموهما علم البلاغة بمعنى الاطلاق لا الوضع (قوله قدرا) تمييز ٢ من نسبة الاجل الى الضمير الذى هو عبارة عن طائفة من العلوم مزال عن الفاعل اى من طائفة علوم اجل قدرها من العلوم وكذا قوله سرا اى من طائفة علوم ادق سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل فى الظاهر فان التقدير اعتبار لاستعمال على ما وهم الفاضل الاسفرانى والسر ما يكتم اولب الشئ (قوله لانه لم يجعله الخ) حتى يرد انه ليس اجل من علم الكلام والفقه والتفسير والحديث (قوله بل جعل طائفة الخ) ويكون بعض تلك الطائفة اجل من بعضها فلا يلزم تفضيله على العلوم المذكورة وعلو مرتبته لانه من تلك الطائفة (قوله

٧ يهرولون مسرعين راكضين دوابهم او مشبهين بهم منه فرط اسراعهم (قاضى)

٢ ويرد عليه بقوله تعالى ايما الاجلين قضيت م

٢ ويجب ان يكون التمييز فاعلا اما لنفس الفعل المذكور نحو طاب زيد نفسا واما لمتعديه نحو امتلأ الاناء ماء فان الماء لا يصلح فاعلا للامتلاء بل لمتعديه وهو الملأ لانه مال واما للازمه نحو وفجرنا الارض عيونا فان الارض متفجرة لا منفجرة كليات

مع ان هذا الخ) ليس المراد انه ادعاء امر مخالف للواقع فان العالم لا يفرح بشئ باطل بل المراد انه لكمال عنايته وفرحه بذلك العلم يدعى ظاهرا اجليته بالنسبة الى كل العلوم ترغيبا للطالبين والمراد اجليته بالنسبة الى البعض كالوعيدات الواقعة من الشارع مطلقا والمراد التقييد (قوله فيكون من ادق العلوم سرا) لان دقائق العلوم العربية واسرارها متفاوتة فبعضها ادق من بعض ولا يلزم ان يكون جميع مسائله ادق وهذا معنى ما نقل عنه رح ومعلوم ان دقائق العربية ادق اى بعضها من بعض لا ان جميع دقائقها ادق ولو ادعاء على ما وهم (قوله لان المراد الخ) اى بطريق الكناية فان كشف الاستار عن الشئ يستلزم معرفته (قوله لكونه) متعلق بالمعرفة او بالاعجاز وتقييد المعرفة بذلك القيد اشارة الى ان معرفة الاعجاز بطريق العلم مختص بهذا العلم فلا يرد انها تحصل بالكلام ايضا فلا يصح الحصر لان تلك المعرفة بطريق الان (قوله لاشتماله على الدقائق الخ) والدقائق والاسرار المتعلقة باللفظ العربى انما تعرف بهذا العلم كما مر ولذا اخر وجه الاجلية عن وجه الادقية (قوله لكون معلومه من اجل المعلومات) العلوم يطلق على المسائل وقد يطلق على الموضوع ٧ كما فى شرح المواقف وشمولات مسائل هذا العلم الدقائق والاسرار التى تندرج فيها الدقائق والاسرار التى فى القرآن وموضوعه اللفظ العربى من حيث مطابقته لمقتضى الحال المندرج فيه القرآن فيكون معلومه من اجل المعلومات ٩ فاندفع تحير الناظرين فى كون معلومه اجل وغفلوه حمل المعلوم على ان القرآن معجز (قوله مدرك الاعجاز) اى ما به يدرك لان المدرك حقيقة هو النفس الناطقة (قوله هو الذوق ليس الا) اى الا الذوق فقد حصر ما به يدرك الاعجاز فى الذوق وهو كيفية للنفس بها تدرك الخواص والمزايا التى فى الكلام البليغ والمصنف حصر ادراك الاعجاز باعتبار المعنى الكنائى فى هذا العلم (قوله ونفس وجه الاعجاز) اى نفس مرتبة البلاغة التى توجب الاعجاز لقوله ٤ وجه الاعجاز امر من جنس البلاغة او نفس الاعجاز على ان يكون الوجه تخييلا فقد نفى امكان كشف القناع عنه والمصنف اثبت كشف القناع عنه بهذا العلم باعتبار المعنى المكنى به فالتدافع بين الكلامين متحقق بوجهين (قولنا قلنا معنى كلامه) اى مجموع كلامه المذكور سابقا فقوله مدرك الاعجاز الخ معناه انه يدرك بالذوق وقوله لا يمكن كشف القناع معناه لا يمكن وصفه وبيانه كالملاحة واستقامة الوزن وسائر الوجدانيات تدرك ولا يمكن بيانها بخصوصها (قوله وقد صرح بذلك) حيث قال شان الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه (قوله بل على انه انما يدرك بهذا

٧ وقد يطلق على محمولات المسائل منه

٩ ثم ان المص قدم فى الف بيان اجلية هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونه ادخل فى مدحها واخر فى النشر دليل هذه المقدمة اعنى قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعنى قوله اذ به يعرف لكون معرفة دقائق العربية واسرارها وسيلة الى الكشف متقدمة عليه فى الوجود

(حسن چلبى)

٤ اللام متعلق بالتفسير اى فسرناها هكذا لقوله آه م

العلم) لان نسبة الكشف الى العلم تدل على حصول العلم به لا على انه يمكن وصفه وبهذا اندفع التدافع بين اثبات الكشف وعدم امكانه بحمل الكشف على الادراك فى الاثبات وعلى الوصف والبيان فى النفى وحمل وجه الاعجاز على مرتبة من البلاغة توجب الاعجاز وافراده نظرا الى نوع الاعجاز وجمعه نظرا الى افراده او على نفس الاعجاز وجعل الوجه تخييلا وهو المطابق لعبارة المفتاح وفرق السيد فى شرحه بين وجه الاعجاز ونفس وجه الاعجاز فقال يمكن كشف القناع عن وجوه البلاغة اى الخواص والمزايا ولا يمكن عن الاعجاز نفسه وفيه حمل الوجه فى قوله ونفس وجه الاعجاز على التخييل وفى قوله ولا اكشف القناع عن وجه الاعجاز على الامور المؤدية اليه (قوله ولو بالذوق المكتسب منه) اشارة الى دفع التدافع بين الحصرين فالسكاكى حصر الادراك بلا واسطة على الذوق والمصنف رحمه الله تعالى حصر الادراك ٤ بالواسطة على هذا العلم وقد صرح به السكاكى ايضا حيث قال طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين وكلمة لو الوصلية الدالة على ان نقيض الشرط اولى بالجزاء بالنظر الى الحصر المستفاد من كلمة انما بالنسبة الى دفع التدافع حتى يرد انه اذا لم يكن الادراك بالذوق المكتسب لا يندفع التدافع فضلا عن كونه اولى على هذا التقدير (قوله وليس الحصر حقيقيا) بيان لفائدة اعتبار الحصر بالنسبة الى العلوم ولا مدخل له فى دفع التدافع قوله وقد اشير الى هذا) اى الى انه انما يدرك بهذا العلم انما قال اشير لان المصرح به ان وجه الاعجاز اى مرتبة البلاغة التى بها الاعجاز امر من جنس البلاغة اى نوع منه لا طريق الى معرفته الا طول خدمة هذين العلمين لكنه يلزم منه ان يكون تلك الخدمة موجبة لمعرفة الاعجاز ايضا وكذا فى قوله لا علم بدعم الاصول الخ (قوله لا طريق اليه الخ) ظرف مستقر وقع خبرا اى لا طريق موصل اليه والاطول مرفوع على البدلية من محل اسم لا او من خبره او ظرف لغو متعلق بالنفى ولا يجوز كونه لغوا متعلقا بالنفى لانه يجب النصب والتنوين حينئذ الا ان يقال ان الحركة اعرابية وسقوط التنوين للتخفيف كما ذهب اليه السيرافى فى لا رجل او لتشبيه بالمضاف كما ذهب اليه ابن مالك ويجوز ان يكون لا المشبهة بليس فيكون لا طريق مرفوعا واليه لغوا والاطول خبرا (قوله بعد علم الاصول) ليس هذا القيد صريحا فى المفتاح الا انه مذكور مقدما فى المعطوف عليه بقوله ولا اكشف فالظاهر ان يكون قيدا فى المعطوف لما سيجىء فى بحث الفصل والوصل من ان القيد اذا كان مقدما فى المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا نعم انه ليس بقطعى لكنه السابق الى الفهم فى الخطابيات

٤ الاول بين الحصرين والثانى بين اثبات الكشف وعدم امكانه م

والسيد الشريف في شرح المفتاح جعله قيدا للمعطوف عليه فقط وهو ظرف مستقر خبرلا او متعلق بالنفي المستفاد من لا بالمنفي لما عرفت اى لا علم كائن بعد حصول علم الاصول اى الكلام واللغة والصرف والنحو اكشف من هذين العلمين والبعدية زمانية فانه لابد في كشف القناع عن وجه الاعجاز من فهم اصل المعنى ولابد في حل الآيات المشعرة بالجهة والجسمية والمكان على المعنى المجازي او الكنائي من العلم بامتناعها على ذاته تعالى فانه لولا امتناع الاستواء على الله تعالى لما حملنا قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) على انه كناية عن مالكية الملك من غير تصور استواء وجلوس فاندفع توهم كون علم الاصول اكشف منهما لانه انما يلزم لو كان الظرف متعلقا باكشف ثم ان نفي الاكشفية عما سوى هذين العلمين كناية عن ثبوت الكشف الكامل لهما فلا يقتضي مشاركة علم آخر لهما في اصل الفعل انما يلزم ذلك لو كان المقصود المعنى الحقيقي فلا يرد ان ثبوت الكشف لغيرهما كما هو مقتضى التفصيل ينافي الحصر المستفاد من قوله وجه الاعجاز امر من جنس البلاغة الخ (قوله نعم لا يمكن) تصديق ٦ لما قبله وتقرير لما بعده ٤ ودفع للسؤال الناشئ مما قبله وهو ان هذين العلمين اذا كانا موجبين لكمال الكشف كانا موجبين لكمال معرفة الاعجاز وكنه حقيقته وحاصل الدفع انهما لا يوجبان ادراك الكنه لامتناع الاحاطة بهما لانقصانهما في الاكشفية قيل يستفاد من هذا الكلام وجه آخر لدفع التدافع وهو ان الكشف بهما حاصل على تقدير الاحاطة ولا يمكن الكشف بهما لامتناع الاحاطة وليس بقوى لان توصيف العلم بوصف يحصل له على تقدير حصول امر ممتنع لا يدل على شرفه ولا يوجب الترغيب فيه ولو قيل ان الكشف عن وجه الاعجاز حاصل بهما في الجملة وممتنع على سبيل الكنه لم يبعد (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) اى مراتب البلاغة الموجبة للاعجاز (قوله ايهام) وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد (قوله اسما للكلام الخ) اى هذا الكلام والمعين المعلوم بهذا الوصف وليس المراد تعريف القرآن ليدخل فيه منسوخ التلاوة والقراآت الشاذة (قوله تأليف كلماته) اى ما يتكلم به مفردا كان او جملة (قوله مرتبة المعاني) اى الثواني اشارة الى علم المعاني (قوله متناسقة الدلالات في الوضوح والخفاء) اشارة الى علم البيان (قوله على حسب ما يقتضيه العقل في ذلك المقام) متعلق بهما على التنازع (قوله فلهذا) اى فلكون نظم القرآن عبارة عما ذكر اولان الاعجاز ليس بنفس الالفاظ (قوله فيه استعارة لطيفة) بان شبه التأليف المذكور بادخال اللؤلؤ في السلك ثم استعير لفظ النظم له او شبه القرآن بعقد الدرر

٦ وهو كون العلمين اكشف للقناع عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن م

٤ وهو عدم دخول كنه حقيقة الاعجاز الا تحت علم الشامل م

واثبت له النظم ولاحتماله الوجهين وصفه باللطافة ويجوز ان يكون قوله واشارة الخ بيانا للطافة وان يكون صفة مادحة (قوله بيان لما) وفيه اشارة الى ان القسم الثالث كأنه الكتاب كله لكونه عمدة فيه (قوله تمييز من اعظم) اى من نسبة اعظم الى ضمير الفاعل لا الى ماصنف مزال عن الفاعل اى اعظم نفعه وقدم مثله (قوله وضع كل شئ الخ) العموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شئ لئلا يرد الاعتراض المشهور (قوله احسن) فترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث احسن (قوله هذا المقال) اى كونه احسن ترتيبا (قوله تراها) اى بالنسبة الى ترتيب القسم الثالث وفى كأن للتشبيه اشارة الى حسن ترتيب تلك الكتب فلا يرد ماقيل انها لو كانت كعقد انفصم لا يكون فيها حسن ترتيب فلا يكون مصدقا المقال المذكور (قوله تهذيب الكلام) اى من الزوائد وكونه اتم بالنسبة اليها لا ينافى اشتماله على الحشو والتطويل فى نفسه (قوله كتقدم جزء من الشئ الخ) اى مجموع الموصول والصلة كشئ واحد لا يصير احدهما جزأ من الكلام بدون الاخر فبينهما ترتيب لازم وهو ان تكون الصلة بعده بلا فصل فلا يجوز تقديم شئ من معمولاتها عليه واما تقديم بعض معمولاتها على بعض ففيه تفصيل مذكور فى النحو (قوله ظرفا) زمانا او مكانا وشبه الجار والمجرور (قوله فلما بلغ معه السعى) فان المقصود ان اسمعيل عليه السلام لما بلغ الى السن الذى قدر فيه على السعى مع ابراهيم عليه السلام فى قضاء حوائجهما مر اباه بالذبح وهذا المعنى انما يحصل بتعلق معه بالسعى وكذا فى قوله «لا يأخذكم فيهما رأفة» نفى الرافة المقيدة (قوله حكم ما اول به) اى لا يشاركه فى جميع الاحكام لجواز ان يكون بعض احكامه مختصة بصريح لفظه (قوله مع ان الظرف) اى الحقيقى ليتم التقريب وشبه الشئ محمول عليه (قوله يكفيه رائحة الخ) ولذا يعمل الاسم الجامد فيه باعتبار لمح المعنى المصدرى فلا حاجة الى التأويل (قوله وهو الزائد المستغنى عنه) اى اللفظ الزائد فى الكلام المستغنى عنه فى اداء اصل المراد سواء كان متعينا اولا كما فى قوله كذبا ومينا والتطويل مصدر بمعنى المفعول والمراد به الكلام الزائد على اصل المراد بلا فائدة فانه اذا كان لفائدة يكون اطنابا وهو قد يكون لاشتماله على الحشو وقد لا يكون وحملهما على ذلك لموافقة قوله قابلا الاختصار والتجريد فان الاختصار ايراد الكلام المطابق لاصل المراد بعبارة قليلة والتجريد تخليته عن الزائد (قوله وسيجئ الفرق بينهما) اى الفرق المعتد به اى الصطلاحى وهو ان الحشو الزائد المعين والتطويل الزائد الغير المعين (قوله وهو كون الكلام الخ) سواء كان الخلل فى اللفظ او فى الانتقال (قوله الفت مختصرا)

اى فسرنا الظرف بالحقيقى ليتم التقريب ولو لم يفسر بالحقيقى لزم ابقاؤه على عموم الحقيقى وشبهه من الجار والمجرور فلو ابقى عليه لا يثبت قوله لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه هذا العموم فيحتاج الى اعتبار وصفى الظرفية والمظروفية

م

لم يقل اختصرته لما فيه سوى الاختصار من التجريد والايضاح (قوله حكم كلى) اى على كلى فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كليا والضمير فى ينطبق وجزئياته راجع الى الكلى ومعنى انطباقه صدقه عليه وهو احتراز عن القضية الطبيعية واللام فى قوله ليستفاد لام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا فى مفهوم القاعدة وماقيل من ان المراد قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها اطلاقا لاسم الجزء الاخير على الكل وحذف المضافين اوان الكلام محمول على الاستخدام بان يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقى وبضميرى ينطبق وجزئياته المعنى المجازى اعنى المحكوم عليه اوان اطلاق الكلى والجزئى على حكم الاصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلى والجزئى من حيث الاشتمال والاندراج فتكلفات لاتليق بمقام التعريف وان ذهب اليه الجم الغفير (قوله يجب توكيده) اى لابد ان يكون مؤكدا (قوله بان يقال الخ) متعلق بينطبق يعنى ان معنى انطباقه عليها انه يمكن ان يصير كبرى لصغرى سهلة الحصول (قوله لامايستغنى عنه) الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باشتماله على الحشو وفيه اشارة الى ان الحشو فى القسم الثالث بتكثير الامثلة والشواهد التى لايحتاج اليها (قوله فهى اخص من الامثلة) اى كل مايصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلى اذلا يلزم للجزئى ان يكون مذكورا بعد الحكم الكلى فضلا عن كونه مثالا اوشاهدا فكونه مذكورا للايضاح اوللاثبات عارض مفارق لايمكن اعتباره فى حقيقتهما ولواعتبر ذلك فربما يتباينان وربما يتصادقان فبينهما على هذا التقدير تباين جزئى وهذا حاصل مانقل عن الشارح رحمه الله فتدبر فانه قد خفى على الناظرين (قوله من الالو) كالنصر اوالعلو على ما فى القاموس (قوله وهو التقصير) من قصر فى الشئ توانى ٩ على مافى شمس العلوم لامن قصر عن الشئ بمعنى انتهى اوعجز على ماوهم لقوله فى تحقيقه (قوله وقد استعمل الالو متعديا الخ) فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى ﴿لايألونكم ٦ خبالا﴾ يقال الافى الامر يألو اذا قصر فيه ثم استعمل متعديا الى مفعولين فى قولهم لاآلوك نصحا ولاآلوك جهدا على التضمين والمعنى لامنعك جهدا ولاانقصكه والشارح رحمه الله حمل عبارة المتن على الاستعمال المشهور رعاية لجزالة المعنى اى لم امنعك جهدا ولاانقصكه فى تحقيقه والقول بانه لازم بمعنى التقصير وجهدا تمييز اى من جهة الجهد اومنصوب بنزع الخافض اى فى الجهد اوحال اى مجتهدا فباطل اذالابهام فى نسبة التقصير الى الفاعل ولايصح جعله فاعلا الا على اعتبار الاسناد المجازى

٩ قوله توانى يقال توانى فى حاجته اذا قصر اى عرض له التكاسل والفتور فى حاجته قوله بمعنى انتهى اى كف يده وامتنع عن فعله مع كونه مقتدرا عليه وقوله اوعجز اى كف يده لعدم قدرته عليه (عاصم)

٦ اى لايقصرون لكم فى الفساد (بيضاوى)

٤ دفع لما قيل في العبارة ادنى مساهلة اذ الفعل المنفي ابالغ وهو ليس بمأول بما ذكر بل المأول المجموع كما صرح به في شرح المفتاح م ٢ وهما كون المفعول له ما فعل لاجله الفعل ﴿ ١٨ ﴾ وعدم المبالغة ليس بفعل و كون النفي مدلول

والنصب بنزع الخافض كوقوع المصدر حالا ليس بقياسي الا فيما يكون المصدر نوعا من العامل نحو اتاني سرعة و بطؤ انص عليه الرضي في بحث المفعول به والحال و اما جعله بمعنى الترك متعديا الى مفعول واحد على ما في القاموس ما الوت الشيء اي ما تركته و على هذا حمل السيد الشريف في خطبة المواقف و ان كان صحيحا ففيه ان المستفاد منه انه لم يترك الجهد في تحقيقه بل جهد فيه و المقصود انه بذل كل الجهد في تحقيقه (قوله في تحقيقه) متعلق بلم آل لا بجهدا لعدم جواز الفصل (قوله لما تضمنه الخ) لان النفي لان المفعول له ما فعل لاجله الفعل و عدم المبالغة ليس بفعل و لا لمبالغة لما سيجئ و اما قوله في اختصار لفظه فهو متعلق بلم ابالغ كما هو الشائع في التقييدات و لذا لم يتعرض له الشارح رح (قوله و لو لم يؤل الخ) الظاهر ٤ و لو لم يؤل لم ابالغ بترك المبالغة الا انه قصد الاشارة الى عموم الحكم و انه لابد في كل قيد تعلق بالمنفي من حيث النفي من التأويل بالمثبت لان النفي المستفاد منه مدلول حرفي غير مستقل بالمفهومية لا يمكن للعقل تقييده ما لم يلاحظه قصدا و حينئذ يصير مدلولا اسميا او فعليا مؤولا بالمثبت (قوله لكان المعنى الخ) اي لو لم يؤل المنفي بالمثبت لكان متعلقا بمدخول النفي اعني ابالغ لامتناع تعلقه بالنفي لما عرفت من الوجهين ٢ فيكون النفي داخلا على كلام فيه تقييد و كل كلام شأنه كذلك يكون النفي فيه متوجها الى القيد مع بقاء الفعل لما ذكره الشيخ فيكون المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن الخ و ليس المقصود ذلك بل نفي المبالغة في الاختصار هذا خلاصة كلام الشارح رح و فيه دفع لشكوك الناظرين في هذا المقام لمن له فطانة (قوله لم تكن للتقريب و التسهيل) فيه اشارة الى ان كليهما مفعول له لم ابالغ لعدم الفرق بينهما الا بان التقريب اعتبر بالقياس الى التعاطي و التسهيل بالنسبة الى الفهم و ليسا متعلقين برتبته و لم ابالغ على ترتيب اللف و النشر (قوله ان من حكم النفي) اي مقتضاه الاصلي عند البلغاء فلا يرد انه قد يجئ النفي الداخل على كلام فيه تقييد لنفي القيد و المقيد معا نحو * على لاحب ٣ لا يهتدى بمناره فانه استعمال على خلاف الاصل و لدفع هذا قال الشيخ و هذا مما لا شك فيه (قوله نفيا للاجتماع) لفظ اجمعون تأكيد لمعنى الكل الا ان فيه معنى الاجتماع بحسب اصل الوضع فكان نفيا للاجتماع بهذا الاعتبار و لذا قالت الحنفية ان الملائكة سجدوا لادم ٧ مجتمعين لقوله تعالى ﴿ فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴾ على ما في البزدوي و غيره (قوله و تلويحا) التلويح كناية تكون الوسائط فيه كثيرة من لوح اذا اشار من بعد (قوله على ما ذكرنا) بقوله لما يستغنى

الحرف غير مستقل بالمفهومية الخ

٧ الظاهر ان الضمير اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا لكان تأكيدا له فلا يدل على الاجتماع في زمان الفعل كما سيصرح به في بحث تأكيد المسند اليه و لو اريد بالاجتماع الاجتماع في الفعل دون زمانه لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي الى القيد اذ المعنى المأخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد ح و الا لكان اجمعون تأسيسا لا تأكيدا فلا تفاوت ح في المؤدى سواء رجع النفي الى القيد ام الى المقيد فتدبر (حسن چلبي)

٣ اوله و اني زعيم ان رجعت مملكا بسير ترى منه الفرانق ازدرا على اللاحب لا يهتدى بمناره اذا سافه العود الديافي جرجرا الفرانق البريد اي الذي يوصل خبر الخوف و ازدرا اي مائلا و اللاحب الطريق الواسع و المنار العلامة و سافه اي شد و الديافي الابل المنسوب الى الدياف و الدياف قرية ينسب اليها كرام الابل ﴿ منه ﴾

و جرجر اي صوت و كقوله تعالى و ما للظالمين من حميم و لا شفيع يطاع اي لا شفاعة و لا طاعة و لا يرد ايضا انه قد

عنه ليكون حشوا (قوله وتعريضا) التعريض كناية مسوقة لموصوف غير مذكور من عرض اذا مال الكلام الى جانب (قوله ولقد اتجب) اى اتى باعجب يحتمل الوجهين المدح والذم (قوله لايعرف الخ) يعنى ان تقديم المسند اليه على المسند الفعلى اذا لم يل حرف النفي قد يأتى للتخصيص وقد يأتى للتقوى على ماسيجئ وههنا لايعرف لشئ منهما وجه حسن اذ لاحسن فى قصر السؤال عليه بل الشركة فى السؤال احسن ليكون اقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وابعد على الضجر فى الدعاء ولا فى تأكيد اسناد السؤال اليه اذ لا انكار ولا تردد فيه للسامع قلت التأكيد ههنا لاظهار الرغبة فى المسؤل كما فى قوله تعالى (انا معكم) ٢ ولاستيفاء السؤال ولذا علله بقوله انه ولى ذلك الانتفاع به مثل الانتفاع باصله لارد الانكار والتردد قال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى (الله نزل احسن الحديث) فى ايقاع اسم الله مبتدأ و بناء نزل عليه تأكيد لاسناده الى الله وانه من عنده (قوله فكانه الخ) يعنى قصد ان يجعل الجملة حالا لتفيد مقارنة السؤال لجميع ماتقدم من التأليف والترتيب والاضافة والتسمية ولايحصل هذا المعنى صريحا الا بايراد الجملة الاسمية مع الواو اذ لو اورد الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة فى الاستيناف ٧ ولو اورد مع الواو كانت ظاهرة فى العطف ٢ لكن هذا لايدفع الاعتراض المذكور من ان التقديم ليس الا لاحد الامرين ولاحسن لشئ منهما ههنا الا ان يقال انه من ثمة الاعتراض بيان لمنشأ اختياره الجملة الاسمية (قوله حال من ان ينفع به) لكونه مفعولا ثانيا لاسأل وليس من فضله من معمولاته حتى يمتنع تقديمه عليه (قوله انه ولى ذلك) علة لقوله اسأل يعنى انه متولى ذلك النفع فله ان يتصرف فيه كيف يشاء (قوله كان الانسب الخ) ليكون الجملتان علتين للحكمين المستفادين من الله اسأل وانما قال الانسب لان ذلك انما هو على تقدير عطفه على انه ولى ذلك كما هو الظاهر ويجوز ان يكون معطوفا على انا اسأل او جملة مستأنفة لمجرد الثناء (قوله عطف) لانه الاصل فى الواو ولعدم صحة الانشائية للحال وتقييد السؤال بها والاعتراض لكونه فى آخر الكلام وعدم تضمنه نكتة جزيلة (قوله اما على جملة الخ) انما انحصر فى هذين لان المذكور ثلاث جمل لايصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع ولكونها حالا ولا على الثانية لانها معللة وهذه الجملة لاتصلح للتعليل فتعين الثالثة فاما على تمامها او على جزئها (قوله فيكون من عطف الجملة الخ) وهو مختلف فيه فمنهم من جوز عطف الفعلية على الاسمية وبالعكس ومنهم من منع ذلك وكذا

يتوجه الى القيد من غير اعتبار انتفى القيد و اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على مافعلوا وهم يعلمون يعنى ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه لان عدم الاصرار موجب الاجر سواء كانوا عالمين اولا ولا يوجد توجه النفى الى القيد مع ثبوت القيد وان وجد عكسه فى الوضع لا فى الاستعمال م

٢ ولاستبعاده السؤال نسخه

٧ فحينئذ لايحصل الغرض المذكور صريحا ه

٢ فلا يحصل الغرض المذكور ايضا صريحا م

عطف الانشاء على الاخبار منعه البيانيون وجمهور النحاة وجوزه الصفار كما فصله فى مغنى اللبيب فلابد فى جوازه عند الجمهور من تأويل احدى الجملتين فاما ان يقال المعطوف عليه ايضا انشاء معنى لان المقصود انشاء المدح بانه كاف والواو اعتراضية او يقال المعطوف مؤول بهو مقول فى حقه نعم الوكيل فتكون خبرية متعلق خبرها انشاء (قوله ثم عطف الجملة) مبتدأ خبره الجملة الشرطية والواو زائدة لزيادة الربط كما فى لابد وان يكون والجزاء محذوف تدل عليه الجملة الاستدراكية اى عطف الجملة على المفرد ههنا وان صح باعتبار كذا لا يصح مطلقا لكونه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فلابد من التأويل والقول بجوازه فيما له محل من الاعراب بدون التأويل عند الجمهور ممنوع لابد له من شاهد وهذا معنى ما نقل عنه ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب لا اعتراض انتهى ويؤيده انه لم يحكم ببطلان العطف فى شئ من الاحتمالين وانه اختار هذه العبارة فى خطبة شرح العقائد النسفية وغيره (قوله باعتبار تضمن الخ) اشارة الى عدم جواز هذا العطف بدون اعتبار التضمن نص عليه فى الرضى والتسهيل حيث قالا يجوز عطف الجملة على المفرد بشرط ان يتجانسا بالتأويل (قوله على رأى) وهو ان يكون جعل معطوفا على قائل وهو احتراز عن قول من جعله حالا بتقدير قد او معطوفا على جملة قائل بتقدير هو بناء على عدم تجويزه عطف الجملة على المفرد وبما حررنا اندفع الاعتراضات الواردة ههنا بالكلية فتدبر ثم ان تقدير مقول فى حقه ليس بصحيح لانه يستلزم ان لا يكون افعال المدح والذم مستعملة فى معناها الحقيقى اعنى انشاء المدح والذم العام فى شئ من المواضع لانه على هذا التقدير اخبار عن وقوع هذا القول فى حقه ولان مقولية القول المذكور فيما تكون بطريق الحمل والاخبار عنه بنعم الوكيل فلابد من تقدير مقول فى حقه مرة اخرى ويلزم التقدير مرات غير متناهية (قال السيد قدس سره بجوابه ان ذلك جائز الخ) لم يوجد التصريح بالجواز فى الكتب المتداولة بل فى شرح التسهيل لابن مالك فى بحث المفعول معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف جملة خبرية على استفهامية مع استقلال كل منهما فلان لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال اولى (قال السيد قدس سره نص عليه العلامة الخ) عبارة الكشاف فان قلت على م عطف قوله تعالى ولا تزد الظالمين قلت على قوله (رب انهم عصونى) على حكاية كلام نوح بعد قال بعد الواو النائبة عند و معناه قال رب انهم عصونى و قال لا تزد الظالمين الا ضلالا اى قال هذين القولين وهما فى محل النصب لانهما مفعولا قال كقولك قال زيد نودى للصلوة وصل